الأمم المتحدة S/2017/111

مجلس الأمن

Distr.: General
7 February 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٦٧ (٢٠١٦) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، وطلب إليّ فيه تقديم تقارير منتظمة كل ستة أشهر عن الوضع في غينيا – بيساو وعن التقدم المحرز في تنفيذ القرار وولاية المكتب المتكامل. ويعرض التقرير أبرز المستجدات السياسية والأمنية والاقتصادية – الاجتماعية والإنسانية والمستجدات في مجال حقوق الإنسان في غينيا – بيساو منذ صدور تقريري المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦ (S/2016/675).

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – لا يزال المأزق السياسي الذي طال أمده في البلد، والجهود الإقليمية والدولية لإيجاد حل مستدام في الهيمنة يطغيان على الحالة السياسية في غينيا – بيساو. ففي ١٠ أيلول/سبتمبر، زار غينيا – بيساو وفد رفيع المستوى من الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا بقيادة رئيس غينيا ألفا كونديه، بوصفه وسيط الجماعة المعني بغينيا – بيساو، ورافقه رئيس سيراليون، إرنست باي كوروما، ووزيرا خارجية ليبريا وسيراليون مارجون فاشتي كامارا وساموراً م. و. كامارا، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، مارسيل دي سوزا. وأجرى الوفد مشاورات مع الأطراف السياسية الوطنية، بمن فيهم الرئيس خوسيه ماريو فاز، ورئيس الجمعية الوطنية سيبريانو كاساما، ورئيس الوزراء باسيرو دجا، وممثلو الأحزاب الخمسة الممثلة

الرجاء إعادة استعمال الورق

في البرلمان، ومجموعة البرلمانيين الخمسة عشر الذين طردوا من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي.

٣ - وشارك بصفة مراقب كل من ممثلي الخاص في غينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل موديبو إبراهيم توري، والممثل الخاص ورئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في غينيا - بيساو أوفيديو بيكوينو، في المشاورات التي قادتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك بالنيابة عن مجموعة الشركاء الدوليين في غينيا - بيساو المكونة من الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

٤ - وأفضت مشاورات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى التوقيع، في ١٠ أيلول/سبتمبر، على خريطة طريق من ست نقاط ترمي إلى إنهاء الأزمة السياسية. وكان في عداد الأطراف الموقعة رئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء وزعيما الحزبين الرئيسيين الممثلين في الجمعية الوطنية، وهما الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي. وتتمثل النقاط الست التي تتضمنها خريطة الطريق في عقد حوار وطني شامل؛ وتشكيل حكومة شاملة للجميع تتولى تنفيذ الإصلاحات الرئيسية قبل إجراء الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨؛ وإنشاء آلية للرصد والمتابعة تتبع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وتنفيذ إصلاحات في قطاعي الدفاع والأمن؛ والانسحاب التدريجي لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو في غضون ستة أشهر من تاريخ تشكيل قوة وطنية تضطلع بالولاية التي كانت موكلة إليها، وهي حماية مؤسسات الدولة.

٥ - وقد أوضحت اللجنة المركزية للحزب الأفريقي في قرار اتخذته بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر أن مفهوم الحكومة الشاملة للجميع يقتضي الاعتراف ''بحق الحزب ممارسة الحكم'' إثر فوزه بالانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٤. وفي اليوم نفسه، أعلنت اللجنة السياسية الوطنية لحزب التجديد الاجتماعي موافقتها على مواصلة المفاوضات الرامية إلى قيام حوار سياسي شامل برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعلى نحو يماشي خريطة الطريق.

٦ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين في كوناكري، ركزت تحديدا على تنفيذ العنصرين الأولين من عناصر خريطة الطريق، وهما إجراء حوار وطني شامل للجميع وتشكيل حكومة شاملة للجميع. وشارك في المشاورات ممثلون عن الحكومة ومؤسسات الدولة والأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية والبرلمانيون الخمسة عشر المطرودون من الحزب الأفريقي وممثلون عن المجتمع المدني. وحضر المشاورات

أيضا رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وممثلي الخاص، ومبعوثو أنغولا والسنغال وسيراليون والاتحاد الأفريقي. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقّعت الأطراف السياسية المعنية اتفاق كوناكري الذي ينص على تعيين رئيس وزراء يحظى بتوافق الآراء و ''بثقة الرئيس''، وعلى تشكيل حكومة شاملة لجميع الأطراف تتولى تنفيذ برنامج إصلاحات ينبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الذي سيعقد في غضون ٣٠ يوما من تاريخ تعيين رئيس وزراء المتوافق عليه؛ وعلى وضع ميثاق لتحقيق الاستقرار واعتماده؛ وعلى إعادة ضم البرلمانيين الخمسة عشر الذين طردوا من الحزب الأفريقي بدون شروط ووفقا لقواعد الحزب.

٧ - بيد أن خلافات ظهرت بين مختلف الأطراف السياسية المعنية عقب عودتها إلى غينيا - بيساو بشأن ما اتفق عليه في كوناكري فيما يخص تعيين رئيس الوزراء. فمن جهة أولى، ذكر الحزب الأفريقي وحزب التقارب الديمقراطي والاتحاد من أجل التغيير أن الأطراف المجتمعة اتفقت على اختيار اسم واحد من قائمة تتضمن أسماء ثلاثة مرشحين اقترحهم الرئيس فاز على وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قبل انعقاد مشاورات كوناكري. ومن جهة أخرى، ذكر حزب التجديد الاجتماعي وحزب الديمقراطية الجديدة أن المجتمعين في كوناكري نظروا في الأسماء الثلاثة، بيد أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق نهائي على أي اسم. وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ الرئيس فاز جولة جديدة من المشاورات مع ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات الدينية للوقوف على آرائهم بشأن هوية رئيس الوزراء الجديد. وفي موازاة ذلك، أعلم الرئيس أيضا ممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بنتائج المشاورات.

٨ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت رئيسة ليبريا إلين جونسون سيرليف بزيارة إلى غينيا - بيساو، بصفتها رئيسة هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للتشاور مع الرئيس ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء، وممثلي الحزب الأفريقي وحزب التجديد الاجتماعي والبرلمانيين الخمسة عشر الذين طردوا من الحزب الأفريقي. وأكد جميع أصحاب المصلحة من جديد التزامهم باتفاق كوناكري. وفي البيان الختامي الصادر عقب هذه الزيارة الذي وقّعه رئيسا ليبريا وغينيا - بيساو ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جرى الاتفاق على التعجيل بإعادة ضم البرلمانيين المطرودين إلى صفوف الحزب الأفريقي، وعلى أن يعين رئيس غينيا - بيساو، دون مزيد من التأخير، رئيس وزراء يحظى بتوافق الآراء و ''بثقة الرئيس''.

٩ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد إجراء مزيد من المشاورات مع جميع الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية، قام الرئيس بحل حكومة رئيس الوزراء لعدم نيلها موافقة

الجمعية الوطنية على برنامج عملها وميزانيتها الوطنية. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عين الرئيس أومارو سيسوكو إمبالو رئيسا للوزراء، وهو أحد ثلاثة أسماء اقترحها على وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لشغل هذا المنصب قبل انعقاد المحادثات في كوناكري. وفي مرسوم التعيين، أشار الرئيس إلى اتفاق كوناكري ونوه إلى أن عملية التعيين اتبعت جميع الإجراءات الدستورية ذات الصلة. وجاءت ردود فعل الجهات المعنية الوطنية على تعيين رئيس الوزراء الجديد مماشية للمواقف التي اتخذها عقب التوقيع على الاتفاق. ففي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي، ادعى الحزب الأفريقي أن الرئيس قد نقض اتفاق كوناكري من خلال التعيين، فيما شجب الاتحاد من أجل التغيير التعيين واعتبره انتهاكا للاتفاق. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن حزب التجديد الاجتماعي موافقته على التعيين، وأشار إلى أنه سيتدارس إمكانية المشاركة في الحكومة المقبلة، إذا ما دعي إلى ذلك.

١٠ - وشرع رئيس الوزراء، إثر توليه المنصب، في مشاورات مع جميع الأطراف الموقّعة على اتفاق كوناكري بهدف تشكيل حكومة شاملة لجميع الأطراف. وبالإضافة إلى الاجتماعات مع أصحاب المصلحة الوطنيين، عقد رئيس الوزراء اجتماعات مع الرئيس السنغالي ماكي سال بداكار في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ومع ليبريا بمونروفيا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ومع المنظمات الدولية الشريكة ببيساو في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب الحزب الأفريقي مجددا عن عزمه على عدم السماح لأعضائه بالمشاركة في الحكومة الجديدة وأعلن سحب ثقته في الرئيس. وفي بيان صادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أدان البرلمانيون الخمسة عشر المطرودين موقف الحزب الأفريقي، وأعربوا عن ثقتهم التامة في رئيس الوزراء الجديد وحثوه على التعجيل بتشكيل حكومة شاملة. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الرئيس مرسوما عين بموجبه أعضاء حكومة رئيس الوزراء. ومن بين الأحزاب الخمسة الممثلة في الجمعية الوطنية، كان حزب التجديد الاجتماعي هو الحزب الوحيد المشارك في الحكومة الجديدة التي تسلمت مقاليد السلطة في اليوم التالي.

١١ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أكدت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في البيان الختامي الصادر عن مؤتمر قمتها العادية الخمسين، من جديد قلقها العميق إزاء الأزمة السياسية والمؤسسية التي طال أمدها في غينيا - بيساو، وأن اتفاق كوناكري لا يزال الإطار الوحيد لإيجاد حل سلمي لها. وحثت الهيئة رئيس جمهورية غينيا - بيساو الذي حضر الاجتماع على الامتثال لأحكام اتفاق كوناكري، ودعت جميع الأطراف إلى احترام أحكام هذا الاتفاق والامتثال لها على نحو تام. وأوعزت الهيئة إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تسحب بعثة الجماعة الاقتصادية

عند انتهاء ولايتها الحالية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وابتداء من الربع الأول من ٢٠١٧. ولم تشر إلى الشروط المسبقة التي سيتوقف عليها الانسحاب وفقا لما هو مبين في خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٠ أيلول/سبتمبر.

١٢ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، ادعى زعيم الجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي في غينيا - بيساو، نونو نابيام، علانية أن الرئيس يعتزم تغيير مكتب الجمعية الوطنية وإقصاء الرئيس الحالي للجمعية الوطنية بغية ''إجبار'' الجمعية الوطنية على اعتماد برنامج الحكومة الجديدة. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية، بناء على طلب الحزب الأفريقي ودون مشاركة ممثلي حزب التجديد الاجتماعي، لمناقشة جملة أمور، منها ادعاءات السيد نابيام. وعقب الاجتماع، حثت اللجنة الدائمة الرئيس على إلغاء مرسومي تعيين رئيس الوزراء وحكومته وتعيين أوغوستو أوليفاس بوصفه رئيس الوزراء المختار بتوافق الآراء من قائمة المرشحين الثلاثة المقدمة إلى الأحزاب السياسية في كوناكري. ودعا أعضاء اللجنة أيضا إلى تعيين حكومة شاملة وتوافقية. وأشاروا إلى أن هذه الخطوات من شأنها أن تيسر تنفيذ البنود المتبقية من اتفاق كوناكري، ولا سيما عقد اجتماع مائدة مستديرة لوضع برنامج عمل الحكومة.

١٣ - وفي خطاب متلفز إلى الأمة بُث في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أقر الرئيس بأن عام ٢٠١٦ كان عاما عسيرا على غينيا - بيساو، ودعا جميع المواطنين إلى الاتحاد لبناء الأمة وإصلاح الإدارة العامة. ونوه أيضا إلى ضرورة أن تتركز الجهود المبذولة في البلد على معالجة بطالة الشباب ووضع حد للفساد وزيادة إنتاج الأرز.

باء - الحالة الأمنية

١٤ - ظل الوضع الأمني هادئا بصورة عامة رغم المناخ السياسي المتوتر، ولم يفد عن وقوع أي حوادث ذات شأن. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الذي يحتفل فيه بيوم القوات المسلحة، أكد الجنرال بياغي نا نتان، رئيس هيئة الأركان العامة، من جديد تبعية الجهاز العسكري للسلطات السياسية والدستور، مشيرا إلى أنه لن يكون هناك أي تسامح مع أي محاولة تدخل للعسكريين في الأمور السياسية.

جيم - حالة حقوق الإنسان

١٥ - لم يفد عن أي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بيد أن القدرات المحدودة والقيود المالية لا تزال تعيق قدرة سلطات الدولة على الاضطلاع بمهامها في مجال حقوق الإنسان على نحو فعال.

١٦ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب مسيرة احتجاج نظمتها منظمات المجتمع المدني، أصدر وزير الإدارة الإقليمية أمرا يحظر المظاهرات والتجمعات العامة في جميع أنحاء البلد لفترة لم يحددها، واستثنى من ذلك التظاهرات والتجمعات العامة التي يأذن بها.

١٧ - ورغم إعادة فتح محكمة القطاع في كانتشونغو بمنطقة كاشو ، فإن سبل الوصول إلى العدالة في جميع أنحاء البلد لا تزال قليلة، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة والنساء. ولا تزال السجون تعاني من الاكتظاظ وانعدام الأمن والظروف المعيشية السيئة. ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، فرّ ٢٤ محتجزا من مركز الاحتجاز التابع للشرطة القضائية في بيساو نتيجة للاكتظاظ وعدم كفاية الإجراءات الأمنية في المحيط الخارجي للمركز. ولا يزال ١٤ منهم طلقاء.

١٨ - وأحرز تقدم محدود في معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي من خلال نظام العدالة الرسمي القائم. ولم تنشأ بعد لجنة دولية للتحقيق وفقا لما أوصى به المؤتمر الوطني المعني بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٣. ولم يحرز أي تقدم في إنشاء آليات للعدالة الانتقالية أو في عقد مؤتمر المصالحة الوطنية المقترح بسبب الحالة السياسية.

دال - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

١٩ - في ٢ كانون الأول/ديسمبر، وافق صندوق النقد الدولي على استئناف صرف مبلغ ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم ميزانية غينيا - بيساو، وذلك في ضوء التقدم الذي أحرزته الحكومة في العودة عن الخطة الخلافية لإنقاذ المصارف لعام ٢٠١٥ وفي اتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين الأداء المالي.

٢٠ - ورغم عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، سجلت غينيا - بيساو نموا اقتصاديا قويا بفضل محصولٍ ومبيعات قياسية للكاجو. وفي عام ٢٠١٦، سجل الإنتاج الزراعي نموا بنسبة قُدرت بـ ٨,٣ في المائة، وزادت صادرات الكاجو الخام عن ٠٠٠ ١٩٠ طن. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦ نسبة الزيادة البالغة ٤,٨ في المائة التي توقعها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٥. غير أن نسبة ٣٠,٦ في المائة من سكان الريف في غينيا - بيساو لا تزال تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وفقا لمسحٍ أجرته وزارة الزراعة في أيلول/سبتمبر بدعمٍ من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وتمثل هذه النسبة زيادة قدرها ١٠,٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥.

٢١ - وشهد القطاع العام عددا من الإضرابات بسبب التأخر في صرف المرتبات، قام بها بشكل رئيسي موظفو وزارات التعليم والاقتصاد والمالية. وأضربت نقابات المعلمين من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، الأمر الذي انعكس سلبا على المدارس الابتدائية والثانوية. وأعاق الإضراب أيضا قيام منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتوزيع ١,١٧ مليون كتاب مدرسي. وتعكف الحكومة منذ ذلك الحين على دفع المتأخرات غير المسددة. ولا تزال إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية محدودة عموما، مما يلحق ضررا أكبر بالفئات الضعيفة، بمن فيها النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثا - حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

ألف - الحوار السياسي الشامل وعملية المصالحة الوطنية

٢٢ - واصل المكتب المتكامل تشجيع الجهات المعنية الوطنية على السعي إلى إيجاد حلول لإنهاء الأزمة السياسية عن طريق الحوار. وفي هذا الصدد، عمل ممثلي الخاص بانتظام مع الجهات المعنية الوطنية، بمن فيها الرئيس ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء ورئيس المحكمة العليا ورئيس هيئة الأركان العامة والقادة السياسيون. وعمل المكتب المتكامل أيضا مع ممثلي الأحزاب السياسية، والبرلمانيين الـ ١٥ الذين طُردوا من الحزب الأفريقي ومع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشبابية والنسائية، وكذلك مع الزعماء التقليديين والدينيين.

٢٣ - ودعماً لجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قام ممثلي الخاص بزيارات إلى عواصم المنطقة دون الإقليمية شملت أبوجا وأبيدجان وداكار وفريتاون وكوناكري ومونروفيا، وعمل بشكل وثيق مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية.

٢٤ - وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين لغينيا - بيساو، واصل ممثلي الخاص الاضطلاع بدور قيادي في بلورة تفاهم مشترك للحالة في البلد وخيارات لإيجاد حل سياسي للأزمة. وفي هذا الصدد، دعا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى عقد اجتماع للمنظمات الشريكة الدولية الممثَّلة في بيساو، من بينها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولممثلي الأحزاب الستة التي تشكِّل منتدى الأحزاب الديمقراطية للتشاور السياسي، بما في ذلك الحزب الأفريقي وحزب التقارب الديمقراطي والاتحاد من أجل التغيير.

٢٥ - وواصل المكتب أيضا تقديم الدعم إلى اللجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني لتوطيد السلام والتنمية في غينيا - بيساو، لا سيما عبر توفير الخبرة التقنية والدعم المالي من خلال صندوق بناء السلام. وتعكف اللجنة على إعداد تقريرها الذي ستضمِّنه توصيات تبيِّن كيف يمكن للمؤتمر الوطني أن يواصل عمله لوضع آليات دائمة أو شبه دائمة لتسوية النزاع وإقامة الحوار بهدف المساعدة في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وفي الفترة من ١١ إلى ٢٠ آب/أغسطس ومن ١٨ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر، قام أعضاء اللجنة التنظيمية برحلات دراسية إلى تيمور - ليشتي وكوت ديفوار، على التوالي، لاستخلاص الدروس من عمليات الحوار الوطني والمصالحة في سياقات أخرى، وذلك بدعم تقني ومالي قدمه المكتب المتكامل من خلال صندوق بناء السلام. ونظَّمت اللجنة بين ٩ أيلول/سبتمبر و ٩ تشرين الأول/أكتوبر سلسلة لقاءات في بيساو مع مجموعات تركيز مختلفة، بينها الشباب والنساء والجيش وقوات الأمن والإعلام والقضاء، بمساعدة تقنية من المكتب المتكامل وبدعم مالي من صندوق بناء السلام.

باء - إصلاحُ قطاع الأمن الوطني واستراتيجياتُ سيادة القانون

٢٦ - قدم المكتب المتكامل، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المساعدة إلى الجهات المعنية الوطنية في إجراء تنقيح للاستراتيجية القطرية لإصلاح قطاع الأمن التي نشرت للمرة الأولى في عام ٢٠٠٦.

٢٧ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قطاع العدالة، قدم المكتب المتكامل الدعم إلى وزارة العدل في تنظيم المنتدى الوطني السادس الرفيع المستوى للقضاء ، الذي عُقد من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر في بيساو. وعمل نحو ٧٠ ممثلا عن المؤسسات القضائية ووكالات إنفاذ القانون والمجتمع المدني ، بينهم ١٠ نساء، لوضع توصيات تتعلق بالقضاء العسكري وإصلاح السجون ومكافحة التطرف العنيف والجريمة المنظمة.

٢٨ - وفي الفترة من ٨ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المكتب المتكامل الدعم لتنظيم خمس حلقات دراسية لتعزيز القدرات وتحسين التنسيق ضمت ١٨٩ عضوا من مجلس كينارا الاستشاري الإقليمي والقطاعي الذي أنشئ عام ٢٠١٥ بدعم من المكتب المتكامل. وشارك في الحلقات الدراسية ممثلون عن المجتمع المدني، بينهم ٣٠ امرأة، يعملون في ميادين بناء السلام، وسيادة القانون، ومنع الجريمة، والجرائم البيئية، وإدارة شؤون الأمن. وتنظر السلطات الوطنية في إمكان تكرار تجربة المجلس في مناطق أخرى.

٢٩ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني والمالي إلى المركز الوطني للتدريب القضائي. وقدم المركز تدريبا لتجديد المعلومات شارك فيه قضاة ومحامون وضباط شرطة، وشملَ جملةَ ميادين منها القانون البيئي والجريمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر والمخدرات. وفي الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر، وبدعم مالي من مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية ودعمٍ تقني من المركز، شارك ستة قضاة وستة مدعين عامين يعملون في المحاكم الجنائية بالمناطق الحدودية في دورات تدريبية مشتركة في البرازيل والسنغال إلى جانب قضاة من بلدان تواجه تحديات مماثلة.

٣٠ - وبدعم من المكتب المتكامل، نظم معهد الدفاع الوطني من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمرا عن الأمن البحري في بيساو، حضره مشاركون من سلاح البحرية والقوات الجوية والجهات البحرية الوطنية المعنية. وفي الفترة من ١٧ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر، عمل المكتب المتكامل على تيسير بعثة مشتركة بين الوكالات للتقييم البحري من أجل وضع استراتيجية بحرية وطنية. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وبدعم من المكتب المتكامل أيضا، عقد المعهد مؤتمرا عن القضايا والتحديات الرئيسية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب حضره ٤٠ مشاركا، من بينهم ٦ نساء.

٣١ - وواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم إلى وزارة العدل لتوفير المعونة القانونية المجانية والوساطة في النزاعات الصغيرة عن طريق مراكز إتاحة اللجوء إلى القضاء في مناطق بيساو وبافاتا وكاشو وأويو. وواصل الموظفون القانونيون العاملون في تلك المراكز زيارة السجون ومساعدة الشرطة في مطالعة الدعاوى، ومن ذلك دعاوى السجناء المحتجزين بصورة غير قانونية، الأمر الذي أفضى إلى الإفراج عن العديد منهم. وافتُتح مركز إضافي في منطقة كينارا في ٥ كانون الأول/ديسمبر.

جيم - حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها

٣٢ - في إطار الجهود الرامية إلى دعم الجهات المعنية الوطنية لتخطي الجمود السياسي في غينيا - بيساو، أجرى المكتب المتكامل مشاورات منتظمة مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومع أعضاء مجلس الأمن والشركاء الثنائيين الممثَّلين في بيساو.

٣٣ - وبتعاون وثيق مع الشركاء الدوليين، وفرت منظومة الأمم المتحدة الدعم التقني واللوجستي لجهود الوساطة التي قادتها الجماعة الاقتصادية في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين

الأول/أكتوبر. وبدعم من صندوق بناء السلام وبتمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية لإدارة الشؤون السياسية، قدم المكتب المتكامل الدعم التقني واللوجستي والمالي لوفود أوفدتها الجماعة الاقتصادية إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٥ إلى ٨ أيلول/سبتمبر، وفي ١٠ أيلول/سبتمبر و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ولتنظيم مشاورات المائدة المستديرة التي عمل على وسيط الجماعة الاقتصادية في كوناكري من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وقد شارك ممثلي الخاص في تلك المشاورات بصفة مراقب.

٣٤ - وإضافة إلى ذلك، عملت الأمم المتحدة في غينيا - بيساو بشكل وثيق مع الشركاء الرئيسيين ومنهم الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، لكفالة تقديم مزيد من الدعم المتسق لاستمرارية الخدمات ومواجهة التحديات الإنمائية.

دال - ترسيخ المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرات أجهزة الدولة

٣٥ - قدمت الأمم المتحدة الدعم للمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار المفتوح وتعزيز فهم حالة الديمقراطية في غينيا - بيساو. وفي شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، نظم المعهد الوطني للدراسات والبحوث، بدعم من المكتب المتكامل، ثلاثة مؤتمرات ركزت على نماذج النظم السياسية الوطنية وعمليات المصالحة الوطنية في سياقات ما بعد انتهاء النزاع، وإصلاح الأحزاب السياسية. وقد حضر هذه المؤتمرات ٢٥٥ شخصا، بينهم ٤٠ امرأة. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، ساعد المكتب المتكامل الجمعيةَ الوطنية في تنظيم مؤتمر عن دور الشباب في بناء الديمقراطية.

٣٦ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق المكتب المتكامل حملة توعية للترويج لمشاركة المواطنين في العمليات الديمقراطية وفي بناء ثقافة الديمقراطية. وفي إطار هذه الحملة، عُقدت في جامعات بيساو أربعة مؤتمرات عن المساءلة السياسية، وعن وضع ميثاق يحقق الاستقرار، وعن حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، بين ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ونقلت وقائع المؤتمرات عبر التلفزيون والإذاعة الوطنيتين. وجمعت تلك المؤتمرات ٥٤٤ طالبا بينهم ٢٧١ امرأة. كذلك عقدت منظماتُ المجتمع المدني الشريكة، بدعمٍ من المكاتب الإقليمية للمكتب المتكامل، اجتماعات لتوعية الجمهور بالحقوق الدستورية، وجرت تلك الاجتماعات في جميع المناطق، باستثناء بولاما، بين ٥ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر.

٣٧ - وواصل المكتب المتكامل دعم المبادرات التي تعزز مشاركة المرأة والشباب في الحوار السياسي. وفي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٩ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، قدم المكتب المتكامل الدعم لعقد اجتماعات إقليمية في كاتيو، بمنطقة تومبالي، وفي بيساو، ضمت ٦٧ ممثلا، من بينهم ٣٨ امرأة، عن منظمات المجتمع المدني وعن السلطات من منطقتي كينارا وتومبالي، ومنطقة بومبو وبيساو، على التوالي. وناقش المشاركون مواضيع الحوار بين البرلمانيين والمجتمعات المحلية، والثقافة الديمقراطية بين المواطنين، والأعمال التحضيرية للمؤتمر الوطني لتوطيد السلام والتنمية.

٣٨ - وواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم إلى اللجان المتخصصة التابعة للجمعية الوطنية. ومن ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم البرنامج الدعمَ للزيارة التي قامت بها لجنة الشؤون الاقتصادية إلى مؤسسات تحصيل إيرادات الدولة في منطقة كينارا بغرض تقييم التحديات التي تعترض تنفيذ ولاياتها. وبين ١٦ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ساعد البرنامج لجنةَ المرأة والطفل في تنظيم حلقتي عمل وحلقة دراسية في كاشو وأويو للتعريف بقانون مكافحة العنف المنزلي. وفي شراكة مع التجمع البرلماني النسائي، أجرت اللجنة ست مناقشات في غينيا - بيساو يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بمشاركة ٨٠ امرأة من منظمات المجتمع المدني لمناقشة دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الثقافية.

٣٩ - وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الرقابة على الإدارة المالية العامة، نظم ديوان مراجعة الحسابات، بدعم من البرنامج الإنمائي، حلقة دراسية بشأن إجراءات ومعايير المحاسبة ضمت ٥٣ موظفا للشؤون المالية والإدارية. وقد أُطلقَ خلال الحلقة الدراسية الموقعُ الشبكي لديوان مراجعة الحسابات، وهو أداة هامة للتوعية تهدف إلى تحسين المساءلة والشفافية في إدارة المالية العامة.

هاء - إنفاذُ القانون ونظاما العدالة الجنائية والسجون

٤٠ - واصل المكتب المتكامل جهوده الرامية إلى تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني إلى وكالات إنفاذ القانون الوطنية بهدف تعزيز قدراتها. وفي هذا الصدد، وضع المكتب برنامجَ تدريب أساسي لمؤسسات الشرطة في غينيا - بيساو، وقدم الدعم لإنشاء مركز للتطوير الوظيفي يهدف إلى التخفيف من الآثار المترتبة عن عدم وجود أكاديمية للشرطة في غينيا - بيساو منذ ١٩٩٢. كذلك قدم المكتب المتكامل الدعم التقني إلى وكالات إنفاذ القانون من أجل وضع استراتيجيات وخطط عمل في مجال الأمن الداخلي.

٤١ - وبغية تعزيز التنسيق بين الشرطة ووكالات الأمن الداخلي، قدم المكتب المتكامل الدعم إلى وكالات إنفاذ القانون في تكرارِ تطبيق آليةٍ وطنية للتنسيق الاستراتيجي تتمثل في المجلس الأعلى لتنسيق عمل الشرطة والأمن الداخلي، على الصعيد الإقليمي. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت أولُ آلية إقليمية اجتماعَها الافتتاحي في بافاتا.

٤٢ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر، نظم المكتب حلقة عمل تدريبية في بوبا، بمنطقة كينارا شارك فيها ١٦ ضابطا من شرطة النظام العام والحرس الوطني بهدف تحسين كتابة التقارير، وآليات التنسيق، وإدارة البيانات والدعاوى بين ضباط الشرطة والمدعين العامين والمحاكم.

٤٣ - وفي الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نظَّم مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بالتعاون مع الشرطة القضائية، حلقة تدريبية بشأن مهارات التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة، أقيمت في المكتب الإقليمي التابع له في بافاتا وحضرها ١٥ ضابطا، من بينهم امرأة واحدة، من شرطة النظام العام والحرس الوطني. وفي الفترة من ٧ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نظَّم المكتب المتكامل حلقة تدريبية في بيساو بشأن أساليب إجراء المقابلات والاستجواب في التحقيقات المعقدة. وحضر حلقة العمل ٢٤ ضابطا، من بينهم خمس نساء، من شرطة النظام العام والحرس الوطني والشرطة القضائية وجهاز المعلومات الأمنية ومكتب المدعي العام. وفي الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، استضاف المكتب المتكامل أيضا دورة في بيساو لتدريب المدربين بشأن السلوك والانضباط حضرها ١٠ من موظفي إنفاذ القانون، من بينهم ثلاث نساء، يتبعون لشرطة النظام العام والحرس الوطني والشرطة القضائية وجهاز المعلومات الأمنية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

٤٤ - وفي الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر، قدَّم المكتب المتكامل الدعم التقني لفريق عامل يتألف من ١٠ ضباط، من بينهم خمس نساء، يتبعون لشرطة النظام العام والحرس الوطني والشرطة القضائية والإنتربول ومكتب المدعي العام، بهدف وضع إجراءات تشغيل موحدة لجمع الأدلة والتوثيق الفعال لسلسلة المسؤولية.

واو - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٤٥ - واصل المكتب المتكامل رصد المحاكمات والجلسات التمهيدية في المحاكم الإقليمية في بيساو وغابو وبافاتا وبوبا. وبالرغم من أن الإجراءات القانونية الواجبة تُحترم بصفة عامة، فإنَّ إمكانية الاستعانة بمحام لا تزال محدودة. وواصل المكتب أيضا رصد السجون

ومراكز الاحتجاز وزنزانات الشرطة في بيساو والأقاليم وتوجيه انتباه السلطات إلى سوء الأحوال المعيشية للسجناء وتأخُّر إجراء التحقيقات. وواصل أيضا التوعية بحقوق الإنسان وتقديم المشورة التقنية بشأنها.

٤٦ - واضطلع المكتب المتكامل بالمزيد من أنشطة الدعوة والإبلاغ وبناء القدرات والتوعية والتواصل لفائدة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء التقليديون والمنظمات النسائية والشبابية والمؤسسات الأكاديمية.

٤٧ - وسعيا إلى تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية في مجالات التخطيط وتصميم المشاريع وجمع الأموال، قام المكتب المتكامل بتيسير دورات تدريبية للمدافعين عن حقوق الإنسان في بيساو من ٢٧ إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر وفي بافاتا من ٢٠ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر، وفي كاشو من ٢٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، وفي كينارا من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر. وحتى الآن، استفاد من أنشطة التدريب ١٠٥ ممثلا، منهم ٣٣ امرأة، من المنظمات غير الحكومية الوطنية في جميع أنحاء البلد.

٤٨ - وأثناء حلقة عمل نظمتها وزارة الشؤون الخارجية بدعم من المكتب المتكامل، في الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اتفقت الجهات المعنية الوطنية على اختصاصات لجنة مشتركة بين الوزارات تُعنى بحقوق الإنسان، وتتولى متابعة التزامات الدولة الناجمة عن تصديقها على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. ووافق وزير العدل على أن يقدم إلى مجلس الوزراء، تنقيحا للنظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بحيث تمتثل اللجنة للمبادئ المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس).

٤٩ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو اليوم الوطني للقوات المسلحة، أطلق وزير الدفاع دليل حقوق الإنسان للعسكريين خلال حفل أقيم في بيساو بحضور وزير الدولة للمحاربين القدماء وأعضاء الجمعية الوطنية وجميع فروع القوات المسلحة، فضلا عن ممثلي المجتمع الدولي والمجتمع المدني. وقد وضع المكتب الدليل استنادا إلى القضايا وأفضل الممارسات التي جرى الوقوف عليها خلال الدورات التدريبية التي أُجريت منذ عام ٢٠١١.

٥٠ - وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الحكومة في تنظيم حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، وذلك في إطار حملة أوسع نطاقا، ومن خلال سلسلة من الفعاليات العامة. وشملت الأنشطة إقامة حفل رسمي في تومبالي، وهي إحدى المناطق النائية، للاحتفال بالتخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر في ١٠ مجتمعات محلية.

٥١ - ودعما لوزارة العدل في تشجيع التوصل إلى فهم أفضل لحقوق الإنسان، أعد المكتب دليلا لفائدة منظمات المجتمع المدني بهدف مساندتها للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز الوعي والمعرفة بشأن الآليات الدولية والإقليمية والوطنية لحماية حقوق الإنسان. وأعد المكتب أيضا دليلا عمليا لحقوق الإنسان يهدف إلى نشر المعايير القانونية الوطنية والإقليمية والدولية الحاكمة للأشخاص المحرومين من حريتهم، وذلك لفائدة الوزارة.

٥٢ - وفي إطار الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وفر المكتب الدعم اللازم لعقد جلستين من المناقشات العامة في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر، في بافاتا وبوبا في منطقة كينارا، بغرض تعزيز الحوار بين السلطات المحلية والسكان. وركزت مجريات المناقشة المعقودة في بافاتا، بحضور ٥٠ مشاركا، على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والتمييز، والعنف العائلي، واستغلال الأطفال، والاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي، والإفلات من العقاب، وارتفاع الرسوم التي تطلبها المحكمة والشرطة. وركّزت المناقشة التي دارت في بوبا، والتي ضمت نحو ٣٠٠ مشارك، منهم موظفون عموميون وزعماء تقليديون ومحافظ كينارا، على انعدام إمكانية اللجوء إلى القضاء، والعنف الجنساني، والزواج المبكر والقسري، ومعدلات التسرب من المدارس، وسبل الحصول على الرعاية الصحية، وحفظ البيئة، وإدارة التنوع البيولوجي والمناطق المحمية.

زاي - مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٥٣ - واصلت المؤسسات الوطنية، بدعم من المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، جهودها الرامية إلى كشف عمليات الاتجار بالمخدرات والإبلاغ عنها ومصادرة المخدرات غير المشروعة. وتشير التحقيقات والعمليات المشتركة التي أجرتها الشرطة القضائية ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية إلى أن الاتجار بالمخدرات لا يزال يؤثر على غينيا - بيساو بوصفها بلدا من بلدان العبور. وفي الفترة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر، قامت الشرطة القضائية ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية باعتقال خمسة أفراد يحملون المخدرات في مطار بيساو الدولي ومصادرة ما مجموعه ٨,٥ كيلوغرامات من الكوكايين.

٥٤ - وواصل المكتبان تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي إلى مشروع التواصل بين المطارات، الممولّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والذي يساعد على تعزيز الحدود الجوية واعتراض التدفق غير المشروع للأشخاص والبضائع. وفي غينيا - بيساو، يوفر المشروع الدعم أيضا لتفعيل خلية مكافحة الاتجار في المطار الدولي في بيساو، عن طريق تقديم التوجيه والتدريب.

٥٥ - وقد وفر المكتبان الدعم التقني واللوجستي والمالي لمشروع بناء القدرات الذي ينفذه مدعون عامون من البرازيل. ويركز المشروع، الذي تموله وكالة التعاون البرازيلية، على تدريب المدعين العامين على معالجة القضايا التي تنطوي على الاتجار بالمخدرات والبشر، والفساد، وغسل الأموال، والإرهاب، وحماية البيئة. وتتألف المبادرة من أربع دورات مدة كل منها ثلاثة أسابيع لمجموعات يضم كل منها ما يصل إلى ٣٠ متدربا. وقد استفاد من الدورتين الأوليين، المعقودتين بين ٢٢ آب/أغسطس و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ٥٤ مدعيا عاما، منهم ١٣ امرأة. ومن المقرر عقد الدورتين التدريبيتين المتبقيتين في النصف الأول من عام ٢٠١٧.

٥٦ - ولا يزال للعمليات المشتركة على الصعيدين الإقليمي والدولي أهمية في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية. وفي شراكة مع ''مشروع بناء القدرات من أجل تعزيز الاستقرار في غرب أفريقيا'' الذي تموله ألمانيا، قدم المكتبان الدعم في مجالي التخطيط والتمويل إلى عملية أَدوينبا الثانية، التي نُفِّذت في بعض نقاط الحدود البرية والمطارات المختارة في البلدان المشاركة خلال الفترة من ١٤ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وأتاحت العملية المشتركة التي شارك فيها الإنتربول ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية والشرطة القضائية والمديرية العامة للهجرة والحدود وجهاز لمعلومات الأمنية وجهاز الشرطة المالية، للمشاركين استخدام المهارات التي اكتسبوها خلال الدورات التدريبية بشأن العمليات المشتَركة التي أجراها مكتب مكافحة المخدرات والجريمة بالتعاون مع الإنتربول.

حاء - إدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام

٥٧ - واصلت الأمم المتحدة العمل مع الجهات المعنية الوطنية من أجل تعزيز مشاركة المرأة إجمالا في الشؤون الوطنية، والوساطة في النزاعات، وفي تعزيز آليات الحماية. وقدّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، المساعدة إلى وزارة شؤون المرأة والأسرة والتماسك الاجتماعي ومعهد المرأة والطفل فيما يتعلق باستعراض السياسة الجنسانية الوطنية وصياغة خطة عمل لتنفيذها. ووفرت الهيئة أيضا الدعم للوزارة لصياغة السياسة الوطنية للأسرة من أجل الحد من أوجه عدم المساواة الجنسانية داخل الأسر المعيشية.

٥٨ - وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر، نظم المكتب المتكامل حلقة عمل لتدريب المدربين بهدف تعزيز قدرة ١٥ ضابطا من ضباط الحرس الوطني، منهم ست نساء، على التصدي للعنف الجنسي والجنساني. واشترك المكتب المتكامل أيضا مع برنامج التنسيق المخصص لمتطوعي الأمم المتحدة من أجل تيسير تدريب ١٦ من متطوعي الأمم المتحدة

و ٩ ممثلين من منظمات شبابية بهدف تعزيز مهارات تعميم المنظور الجنساني وإدارة البرامج بالتركيز على البعد الجنساني.

٥٩ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ثلاثة موظفين حكوميين وثلاثة ممثلين من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بزيارة دراسية إلى زيغينشور في السنغال، بدعم مالي من الهيئة، للاستفادة من خبرة إحدى رابطات الأحياء التي نفذت مشروعا مجتمعيا لمنع العنف الجنساني واستئصاله. وتتوخى هذه الزيارة إنشاء نسخة مطابقة في المستقبل، بدعم من الشركاء، لمركز يؤدي وظائف مشابهة في غينيا - بيساو.

٦٠ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت الحكومة، بدعم من المكتب المتكامل، شبكة الوساطة النسائية كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. وقد سبق للمكتب المتكامل توفير الدعم للتحضير لإطلاق الشبكة من خلال توفير التدريب وبناء القدرات لفائدة ١٤٥ من الوسطاء (١٢١ امرأة و ٢٤ رجلا) ومن خلال الرصد والمساعدة.

طاء - العمل مع لجنة بناء السلام

٦١ - واصلت تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام المشاركة بنشاط في متابعة الحالة في غينيا - بيساو. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أصدرت بيانا رحبت فيه بخريطة الطريق المكونة من ست نقاط التي وُضعت بوساطة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأكدت من جديد دعمها للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية من أجل تنفيذ هذه الخريطة.

٦٢ - وإقرارا بالحاجة إلى معالجة الفجوة في مبادرات بناء السلام القائمة على التشاور مع المستفيدين، قام صندوق بناء السلام بتيسير إعداد مشروع يهدف إلى تمكين المرأة والشباب لكي يشاركوا على نحو أكثر فعالية في الحياة السياسية. وقامت أمانة صندوق بناء السلام التي تتخذ غينيا - بيساو مقرا لها بدعم هذا المشروع، إلى جانب دعمها التنفيذ الشامل لخطة أولويات بناء السلام للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

رابعا - المسائل الشاملة

ألف - التكامل في عمل منظومة الأمم المتحدة

٦٣ - واصل المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة ممثلي الخاص، العمل مع السلطات الوطنية من أجل تفعيل إطار الأمم المتحدة للمساعدة في مجال الشراكات تمشيا مع الأولويات الوطنية. ومن أجل ضمان الدعم المتسق على نطاق المنظومة للأولويات

الوطنية في مجال سيادة القانون، أحرز المكتب المتكامل والبرنامج الإنمائي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدما صوب وضع الصيغة النهائية لبرنامج مشترك بشأن إصلاح قطاعات الشرطة والسجون والعدالة تحت مظلة جهة التنسيق العالمية للشرطة والعدالة والسجون في مجال سيادة القانون في فترات ما بعد النزاع وغير ذلك من الأزمات.

٦٤ - وفي يومي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع قادة كبار من المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري في معتكف لفريق الأمم المتحدة لكبار المسؤولين المعني بالسياسات في غينيا - بيساو مدته يومان، بغرض استعراض استراتيجيات المنظمة وأولوياتها في غينيا - بيساو. وأُجري الاستعراض في ضوء الأزمة السياسية الراهنة والتنفيذ المنتظر لخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتفاق كوناكري. وستُستخدم النتائج المنبثقة عن المعتكف لكفالة الاستفادة من منظومة الأمم المتحدة من أجل المساهمة في جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار، بما في ذلك دعم استمرارية الوصول إلى الخدمات الأساسية.

باء - الإعلام

٦٥ - واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل رصد الصحافة الوطنية والدولية ونشر المعلومات، باللغتين الإنكليزية والبرتغالية، بشأن المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص وتنفيذ الاتفاق الإطاري للشراكة والأنشطة التي كُلِّفت بها الأمم المتحدة في غينيا - بيساو. وشمل ذلك نشر ما يزيد عن ١٦٠ من النشرات الصحفية والمقالات والرسائل على وسائط التواصل الاجتماعي والموقع الشبكي للمكتب المتكامل، فضلا عن توزيع ٢ ٠٠٠ نسخة من مجلة معنية بأنشطة منظومة الأمم المتحدة. وأنتج المكتب أيضا ٢٢ برنامجا إذاعيا بثّتها محطات إذاعية خاصة ذات تغطية وطنية و ٢٧ محطة إذاعية مجتمعية في جميع أنحاء البلد. وتمشيا مع الأنشطة التي صدر بها تكليف، شملت مواضيع البرامج الديمقراطية، والمواطنة، والمشاركة السياسية للشباب والنساء، ونماذج الحكم والنظم السياسية، والحوار السياسي، والمصالحة، واتفاقات الوساطة التي تم التوصل إليها في بيساو وكوناكري، وأهداف التنمية المستدامة، والعنف ضد المرأة.

٦٦ - وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام المكتب المتكامل بتنظيم منتدى إعلامي حضره ١٠٣ من المسؤولين التنفيذيين في ميدان الإعلام وكبار الصحفيين لمناقشة إدارة شركات الإعلام والأخلاقيات الصحفية، ولمساعدة وزارة الاتصال الاجتماعي في صياغة سياسة إعلامية وطنية. كذلك اشترك المكتب المتكامل مع المجلس الوطني للاتصال

الاجتماعي في تنظيم حلقة عمل، يومي ٢١ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، حضرها ٥٠ صحفيا، منهم ١٠ نساء، من أجل صياغة مدونة الأخلاقيات للصحفيين، على النحو المنصوص عليه في القانون ذي الصلة المتعلق بوسائط الإعلام.

جيم - سلامة الموظفين وأمنهم

٦٧ - لم يُبلغ عن تعرض موظفي الأمم المتحدة لحوادث أمنية جسيمة رغم الزيادة في الجرائم العنيفة التي شملت حالات قليلة من الاعتداءات وعمليات السطو المسلح وقعت في بيساو وفي إقليمي بافاتا وغابو.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن بعثة الاستعراض الاستراتيجي

٦٨ - ردا على طلب من ممثلي الخاص بتحديد ما إذا كان المكتب المتكامل ”قادرا على الوفاء بمسؤولياته“، أُوفدت بعثة تقودها إدارة الشؤون السياسية إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٤ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر لإجراء استعراض استراتيجي للأولويات الرئيسية للمكتب المتكامل، وتقديم توصيات بشأن وضعه العملياتي، وتحديد العناصر التي من المحتمل أن تصب في استراتيجية لخروجه من البلد. وضمت البعثة أيضا ممثلين عن إدارة الدعم الميداني، ومكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٦٩ - وعقدت بعثة الاستعراض الاستراتيجي اجتماعات مع السلطات الوطنية، بما في ذلك الرئيس ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء ووزيرا الخارجية والدفاع. وعُقدت أيضا اجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين الذين لهم ممثلون في غينيا - بيساو. وزارت البعثة المكتب الإقليمي للمكتب المتكامل في بوبا لتقييم ما يقوم به المكتب المتكامل خارج بيساو. وعقدت البعثة أيضا مشاورات متعمقة مع المكونات المعنية من المكتب المتكامل، ومع فريق الأمم المتحدة القطري.

٧٠ - ولاحظت البعثة أن العديد من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين يتوقعون أن تمارس الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ضغطا أكبر على الأطراف السياسية الرئيسية في البلد من أجل ضمان الإسراع في تنفيذ خريطةِ طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتفاقِ كوناكري. وأكّدت الاجتماعات مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين استمرارَ أهمية خريطة الطريق باعتبارها السبيل الأكثر واقعية

للخروج من المأزق السياسي والمضي قدما في إنجاز الإصلاحات الرئيسية. ولاحظت البعثة إمكانية حدوث انتكاسة تعيد البلد إلى حالة انعدام الاستقرار، واستمرار العوامل المحركة التي وقفت عليها بعثة التقييم الاستراتيجي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (انظر S/2015/37) الموفدة عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٥٧ (٢٠١٤).

٧١ - وخلصت بعثة الاستعراض الاستراتيجي إلى ضرورة أن يعمل المكتب المتكامل على مراحل، وأن يركز في المدى العاجل على المسائل المحددة في خريطة طريق الجماعة الاقتصادية. وينبغي، على سبيل الأولوية، إيلاء الاهتمام إلى الاستفادة إلى أقصى حد من مساعيه الحميدة، وإلى عمليات التيسير السياسي، وتنسيق جهود الشركاء الدوليين. وفي الأجلين العاجل والقريب، وبغض النظر عن تشكيل حكومة توافقية أم لا، ينبغي للبعثة أن تركز في ما تبذله من جهود في المجال السياسي على توفير الدعم لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وينبغي المضي في تقصي السبل لدعم مشاريع الإصلاح الحاسمة في الفترة المفضية إلى الانتخابات، ولا سيما الاستعراض والإصلاح الدستوريين وإصلاح قطاع الأمن وإدخال تعديلات على قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية.

٧٢ - وأبرزت بعثة الاستعراض الاستراتيجي أيضا ضرورة أن يدعم المكتب المتكامل تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان. وينبغي أن يستهدف هذا الدعم إرساءَ أسس مؤسسات الدولة والحكم الديمقراطي، على اعتبار أن وجود مؤسسات دولة تؤدي عملها وتتوافر فيها مقومات البقاء أمرٌ بالغ الأهمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد. ومن الضروري أيضا أن يظل إجراءُ عملية مصالحة وطنية للتصدي للإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، والاستمرارُ في تعزيز قدرات الدولة، من المجالات الرئيسية للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

٧٣ - وبغية إحراز تقدم في تحقيق هذه الأولويات وما يقابلها من نقاط مرجعية، أوصت البعثة بأن يعزز المكتب المتكامل وضعه العملياتي. وينبغي للبعثة أن تقوم، على وجه الخصوص، بتعزيز قدراتها في المجال السياسي كي تقدم لممثلي الخاص دعما معززا فيما يخص التحليل والتنفيذ، في مجالات منها المساعي الحميدة والوساطة والإصلاح الدستوري والانتخابي وإصلاح قطاع الأمن. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاستفادة بشكل كامل من وحدتي حقوق الإنسان والإعلام التابعتين للمكتب المتكامل في تقديم الدعم المباشر للولاية السياسية المنوطة بالمكتب. ومن شأن التدرج الاستراتيجي في تنفيذ الأعمال، ولا سيما الأنشطة البرنامجية التي يصعب تنفيذها في الوضع الراهن، أن يحرر الموارد اللازمة

لتعزيز وجود المكتب المتكامل في الأقاليم، لأغراض منها تعزيز الرصد، والإنذار المبكر، واللامركزية في بناء القدرات، والتوعية المجتمعية.

٧٤ - ورأت بعثة الاستعراض الاستراتيجي أنه ينبغي أيضا دعم أولويات المكتب المتكامل بهيكل إداري مبسط، يكون فيه المكتب السياسي معززا ويتبع مباشرة إلى ممثلي الخاص، بينما يتولى نائبُ للممثل الخاص معني بشؤون سيادة القانون ونائبُ رئيس البعثة الذي يشغل أيضا منصب منسق الأمم المتحدة المقيم، قيادةَ ما يشكل صلب العمل البرنامجي، وبخاصة ما يتعلق بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية. ومن شأن هذا الترتيب أن يؤدي أيضا إلى تعزيز التكامل فيما بين المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري، وأن يمهّد لخروج المكتب المتكامل.

٧٥ - واقترحت البعثة عددا من النقاط المرجعية لقياس عملية خروج المكتب المتكامل من البلد. وينبغي أن تكون النقطة المرجعية الشاملة بالنسبة إلى للسنوات الثلاث المقبلة هي مواكبة غينيا - بيساو في عملية التوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات الرئيسية وتنفيذها على نحو يفضي إلى إجراء انتخابات ناجحة وإحلال الاستقرار في فترة ما بعد الانتخابات. وأوصت البعثة بأن يعيد مجلس الأمن النظر في الخيارات المتعلقة بدور المكتب المتكامل في المستقبل إذا لم يُحرز تقدم كبير في تحقيق الأولويات الرئيسية القصيرة الأجل للمكتب المتكامل بحلول نهاية الولايتين الرئاسية والتشريعية الحاليتين.

سادسا - ملاحظات

٧٦ - يساورني قلق بالغ إزاء الأزمة السياسية التي طال أمدها في غينيا - بيساو وتأثيرها السلبي في استقرار البلد وتنميته الاقتصادية والاجتماعية. وإن عدم إحراز تقدم في إيجادِ حل مستدام وتطبيقه يقوض الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات القديمة العهد والناشئة في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، والمضي قدما في تنفيذ خطة عملية لبناء السلام.

٧٧ - ولا بد للأطراف السياسية المعنية في غينيا - بيساو أن تتخلى عن مواقفها المتشددة التي لن تفضي إلا إلى تكريس الانقسامات. وأحث الأطراف السياسية الرئيسية على وضع مصالح الشعب فوق كل الاعتبارات الأخرى. وأدعوهم إلى الدخول في حوار حقيقي وإيجاد أرضية مشتركة لحل الأزمة السياسية على عجل.

٧٨ - وقد استفادت الحكومة من دعم الشركاء الإقليميين والدوليين الراسخ لها ومن نواياهم الحسنة. وتشكل خريطة الطريق ذات النقاط الست الموضوعة في ١٠ أيلول/سبتمبر

واتفاق كوناكري المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اللذان تم التوصل إليهما بوساطة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبدعم من الأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين، فرصة تاريخية للسلطات الوطنية والقادة السياسيين والمجتمع المدني للاشتراك معا في تحقيق الاستقرار السياسي وبناء سلام مستدام.

٧٩ - وتظل الأمم المتحدة مصممة على دعم غينيا - بيساو في إحراز تقدم على صعيد الإصلاحات الرئيسية، على النحو المبين في اتفاق كوناكري، بغية تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وإصلاح قانون الانتخابات، ووضع قانون جديد يتعلق بالأحزاب السياسية من شأنه تعزيز استقلالية هذه الأحزاب وتوطيد الديمقراطية داخلها. وستشكل هذه الإصلاحات الخطوة الأولى نحو إيجاد بيئة مواتية لتعزيز المصالحة الوطنية.

٨٠ - وأشعر بالتفاؤل إزاء ما أبدته هيئة رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دورتها العادية الخمسين التي عقدت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر من التزام بدعم تنفيذ خريطةِ طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتفاقِ كوناكري. وأضم صوتي إلى الجماعة الاقتصادية في حث الرئيس وجميع الموقّعين على الاتفاقين على الالتزام بتنفيذهما تنفيذا كاملا.

٨١ - وأُثني على رئيسة ليبريا إيلين جونسون سيرليف التي تترأس هيئة رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لغينيا - بيساو، وهو رئيس غينيا ألفا كوندي، وعلى رئيس سيراليون إرنست باي كوروما، لما يبذلونه من جهود لدعم غينيا - بيساو. وأحيط علما بالقرار الذي اتخذته هيئة رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية والقاضي بسحب بعثة الجماعة الاقتصادية في غينيا - بيساو بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وسيعمل المكتب المتكامل مع جميع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين لضمان ألا يخلف الانسحاب فراغا يفضي إلى زعزعة الاستقرار.

٨٢ - وأرحب بالالتزام المتواصل لجميع الشركاء الدوليين الموجودين في البلد، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي. وأشجعهم على أن يستمروا في دعم خطة غينيا - بيساو الاستراتيجية والتنفيذية الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ وأن يفوا بالالتزامات المقطوعة خلال الحوار الوطني الذي عقد في بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٥. وأرحب باستئناف برنامج صندوق النقد الدولي صرف المدفوعات، وأشجع الشركاء الدوليين على مواصلة برامجهم الإنمائية أينما

كانت هذه البرامج مجدية وقابلة للاستمرار، ولا سيما بغرض دعم توفير الخدمات العامة الأساسية للسكان، وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية للجميع بمن فيهم الشباب، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية.

٨٣ - ولا تزال التحديات التي تطرحها الجريمةُ المنظمة العابرة للحدود الوطنية وأخطارٌ أخرى ناشئة، بما فيها التداعيات المحتملة لتحديات أمنية معقدة أخرى تشهدها منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، تشكل تهديدات حقيقية للاستقرار. وأدعو الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين لتنسيق أنشطتهم لمنع وصدّ ما يترتب عن الجريمة العابرة للحدود الوطنية من آثار هدامة تقوض الاستقرار.

٨٤ - ومن دواعي تفاؤلي أن القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية امتنعت عن التدخل في المجال السياسي طوال الأزمة السياسية الجارية. ومن الضروري تشكيل حكومة تؤدي كامل مهامها وتمتثل لنص وروح اتفاق كوناكري وتدعمها الجمعية الوطنية، ليتسنى إحراز تقدم مستدام في عصرنة القوات المسلحة وتنفيذ الخطط الوطنية لإصلاح القطاع الأمني تنفيذا فعالا بدعم من الشركاء الدوليين.

٨٥ - وأشجع الجهات المانحة بشدة على دعم البرنامج المشترك المتعلق بالشرطة والعدالة والسجون الذي وضعه المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري استنادا إلى الخطط الوطنية ذات الأولوية. وبوسع الجهات المانحة الدولية أن تستخدم أيضا البرنامج المشترك إطارا لتنسيق ما تقدمه من مساعدات.

٨٦ - وأرحب بالتقدم المحرز صوب إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بحقوق الإنسان لتتولى متابعة الالتزامات المفروضة على الدولة بمقتضى تصديقها على صكوك حقوق الإنسان. وأشيد بقرار وزارة التعليم إدراج حقوق الإنسان بصورة رسمية في المناهج الدراسية، وإعداد دليل للمدرسين عن حقوق الإنسان وتدريبهم في هذا المجال. وأرحب أيضا بإصدار دليل عن حقوق الإنسان خاص بالقوات المسلحة، وأشجع القيادة العسكرية على التقيد التام بمبادئه.

٨٧ - واستنادا إلى ما تحقق من تقدم، أشجع السلطات الوطنية على إتمام عملية التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي لم تصدق عليها بعد، وأكرر الدعوة إلى تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان، بما فيها توصيات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٥، وتوصيات المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان في عام ٢٠١٤، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في عام ٢٠١٥.

٨٨ - وتنتهي ولاية المكتب المتكامل في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. وإذ تواصل غينيا - بيساو البحث عن مسار صوب تحقيق السلام المستدام، تبرُز الضرورة الملحة لأن تقدم الأمم المتحدة مساهمة مفيدة في المجال السياسي. وفي هذا الصدد، أؤيد توصيات بعثة الاستعراض الاستراتيجي الواردة أعلاه. وعلى الأمم المتحدة أن تتحلى بالمرونة العملياتية التي تمكنها من التصدي على نحو فعال للتحديات الناجمة عن الجمود السياسي والتركيز في الوقت نفسه على ولايتها الرئيسية المتمثلة في الحيلولة دون وقوع النزاع والحفاظ على السلام في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، يتعين على المكتب المتكامل أن يعزز قدراته السياسية وأن يقوم بتنفيذ الأنشطة المنوطة به على مراحل منظمة بصورة استراتيجية تتيح التركيز على إيجاد المساحة السياسية اللازمة لبناء سلام مستدام. وسيساهم تبسيط هيكل الإدارة بدوره في تعزيز التكامل بين عناصر منظومة الأمم المتحدة الموجودة في غينيا - بيساو. وأوصي أيضا بتمديد ولاية المكتب المتكامل لسنة أخرى تنتهي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٨٩ - وأود أن أعرب عن تقديري لموظفي المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة ممثلي الخاص، موديبو إبراهيم توري، لالتزامهم وجلَدهم وعملهم الجاد، وللشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين لإسهاماتهم المتواصلة في بناء السلام في غينيا - بيساو.